الحميدي: فرحتنا ستكتمل بالعفو عن محكومي الرأي

أعرب النائب بدر الحميدي عن أمله في اكتمال الفرحة بالعفو عن المحكومين لرأي أو تغريدة. وقال: «نرجو من صاحب السمو أمير العفو أن تكتمل فرحتنا بالعفو عن أبنائنا وبناتنا المحكوم عليهم بسبب رأي سياسي أو تغريدة ليعودوا إلى وطنهم و يلتئموا مع أسرهم».

سأل وزير المالية عن سبب تجديد وديعتين بالبنوك اللبنانية

الخليفة: نتطلع لمراسيم أخرى بالعفو عن جميع أصحاب الرأي

رياض عواد

مرزوق الخليفة

خليفة حمادة

قال النائب مرزوق الخليفة إنه «مع صدور مرسوم العفو رسمياً عن أبناء الكويت، نتقدم بالشكر لصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد، وإلى أبناء الشعب الكويتي والنواب السابقين والشباب المهجرين».

وأضاف: «نتطلع إلى مراسيم أخرى تصدر قريباً للعفو عن جميع أصحاب الرأي في الخارج والداخل».

من جهة أخرى أعلن النائب مرزوق الخليفة عن توجيهه سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ونص السؤال على ما يلي:

ورد بتقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لعام 2020 – 2021 ملاحظات حول ما شابه من مخالفات ومن بينها استثمار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الوديعتين لدى بنك فرانسبنك – بيروت، حيث بلغ إجماليهما 347 مليون دولار موزعتين 226.97 مليون دولار و120.1 مليون دولار، وأوضح الديوان في التقرير المشار إليه أنه جددت الوديعتان لأكثر من مرة بنسب فوائد بأقل من النسب المعمول بها لدى البنوك رغم ما يعانيه الاقتصاد اللبناني من تعثر وتدن في تصنيفه الائتماني، ما أدى إلى تعرض الودائع لمخاطر جسيمة نجم عنها عدم تمكن المؤسسة من استرجاع الوديعتين رغم استحقاق آجالهما، وذلك لرفض بنك «فرانسبنك بيروت» تسييل الوديعتين استنادا إلى القرارات الصادرة من مجلس إدارة مصرف لبنان بعدم جواز تحويل المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية خارج البلاد، الأمر الذي أسهم أيضا في ضياع فرص استثمارية على المؤسسة نتيجة تعليق الوديعتين لفترة زمنية طويلة مع تخفيض نسبة الفائدة عند التجديد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي تتخذها إدارة الاستثمار في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مثل هذه الحالات؟

2 – هل اتخذ مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قرار الإيداع بالبنك المذكور؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من موافقة مجلس الإدارة، وإذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب عدم عرضه على الإدارة؟ مع بيان اسم وصفة من اتخذ قرار استثمار الوديعتين.

3 – ما سبب استثمار الوديعتين في بنك لبنان خاص، خصوصا أنه لا يعد دعما للاقتصاد اللبناني بل لمؤسسي البنك؟ يرجى تزويدي بأسماء مؤسسي البنك والأعضاء الكويتيين في البنك ومجلس إدارته، وما تأثيرهم على متخذ القرار الاستثماري في المؤسسة؟

4 – ما تاريخ إيداع الوديعتين في بنك فرانسبنك – بيروت؟ وما التصنيف الائتماني للبنك خلال السنوات الثلاث السابقة لإيداع الوديعتين؟

5 – ما نسبة الفائدة على الوديعتين منذ تاريخ الإيداع حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل تسلمت الفائدة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل أُدرجت ضمن ميزانية المؤسسة؟

6 – هل اتخذت المؤسسة إجراء قانونيا لاسترجاع الوديعتين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان هذا الإجراء وتاريخه، والجهة التي قدم إليها طلب استرجاع الوديعتين، وإذا كانت الإجابة النفي، فما سبب عدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك؟ وما الإجراء القانوني الذي ستتخذه المؤسسة في هذا الشأن؟

السايرلوزير العدل: ما أسباب عدم عقد الدورات التدريبية التخصصية المؤهلة لوظائف معاوني القضاء لأكثر من سنة؟

مهند السايّر

أعلن النائب النائب مهند السايّر عن توجيهه سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير العدل

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب عدم عقد الدورات التدريبية التخصصية المؤهلة لوظائف معاوني القضاء لأكثر من سنة ما ترتب عليه تحمل الموظفين أعباء المهن المدرجة ضمن معاوني القضاء من دون تعديل مسمياتهم الوظيفية ومن دون صرف المستحقات المالية لهم؟

2 – كشف بعدد الموظفين العاملين في الوظائف المعاونة للقضاء من دون نقلهم من الكادر العام نظرا لعدم عقد الدورات المذكورة سالفا.

سؤال إلى وزير الصحة

في مارس 2019 شُكلت لجنة تحقيق فنية متخصصة للوقوف على ملابسات التدخلات لعرقلة عمل المسؤولين عن أداء الواجبات الوظيفية في المجلس الطبي العام وفق قانون المجلس الطبي العام.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية عن قرار تشكيل لجنة التحقيق المشار إليها، وما توصلت إليه من نتائج، والإجراءات والقرارات المتخذة من قبلكم في هذا الشأن.

2 – هل ثبت وجود تدخلات بقرارات اللجان في المجلس الطبي العام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي فيما إذا روجعت جميع القرارات واتخاذ الإجراءات التصحيحية –إن وجدت–.

3 – آلية عمل المجلس الطبي العام، وعدد اللجان المتخصصة التابعة له، مع تزويدي بصورة ضوئية من قرارات تشكيلها.

4 – هل هناك دراسات أو مقترحات أو تصور بشأن تطوير نظام العمل والإجراءات في المجلس الطبي العام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة.

5 – هل انتهى إعداد الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الصحة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويد بصورة ضوئية عنه.

6 – هل توجد شكاوى من المراجعين على آلية العمل الإدارية في المجلس الطبي العام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الشكاوى المقدمة والقرارات المتخذة بشأنها.

7 – من خلال لجنة التحقيق السابقة، هل توجد ملفات مفقودة تخص المرضى؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بآلية التعامل مع الملفات المفقودة وما آلية تلافي فقدان الملفات في المستقبل؟ وهل يوجد مرضى صدرت بحقهم توصيات طبية على الرغم من فقدان ملفاتهم؟

8 – ما أسباب عدم إنشاء مجالس طبية في المناطق الصحية لاستقبال المراجعين وتخفيف الضغط على المجلس الطبي العام الرئيس في منطقة الصباح الصحية؟

العازمي يوجه 16 سؤالاً برلمانياً عن «التكويت» إلى جميع الوزراء

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا مشتركا إلى جميع الوزراء بشأن سياسة الإحلال والتكويت في الوزارات والجهات التابعة، كما وجه سؤالا منفردا إلى وزير المالية بشأن الخطوط الجوية الكويتية، وفيما يلي التفاصيل: سؤال مشترك إلى جميع الوزراء

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – عدد المستشارين الكويتيين وغير الكويتيين في وزاراتكم والجهات التابعة لكم، مع تزويدي بصورة ضوئية عن عقد كل مستشار غير كويتي ومؤهله العلمي والراتب والبدلات التي يتقاضاها، وتاريخ انتهاء عقده.

2 – ما إجراءاتكم تجاه سياسة الإحلال والتكويت في الجهات المذكورة أعلاه؟ وما المعوقات التي تحول دون الاستعجال في تنفيذ سياسة الإحلال والتكويت؟ مع إفادتي بخططكم المستقبلية لتنفيذ تعليمات مجلس الوزراء في هذا الشأن.

3 – كم عدد الموظفين الوافدين في الجهات المذكورة أعلاه؟ وما المعوقات التي تحول دون تكويت الوظائف التي يشغلونها خصوصا في ظل وجود قائمة انتظار للمواطنين العاطلين عن العمل وينتظرون فرص عمل في هذه الجهات؟

سؤال إلى وزير المالية

تداولت أنباء عن تكبد شركة الخطوط الجوية الكويتية خسائر بلغت 800 مليون يورو كشرط جزائي لإحدى شركات الأزياء التي تعاقدت معها في مناقصة بلغت 900 مليون يورو وقبل التسلم أُلغي العقد ودفعت شركة الخطوط الجوية الكويتية قيمة الشرط الجزائي بالكامل، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: 1 – هل هذه الأنباء صحيحة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بإجراءات تجاه المتورطين في هذه الكارثة التي كبّدت المال العام مبالغ بهذا الحجم من دون أي استفادة.

2 – كشف بأسماء الشركات المتعاقد معها لتزويد شركة الخطوط الجوية الكويتية بالملابس والزي الرسمي وصورة ضوئية من العقود التي وقعتها مع هذه الشركات خلال الفترة من يناير 2015 حتى سبتمبر 2021

الملا يسأل وزير النفط عن موظف غير كويتي يتمتع بمزايا كبيرة

د. بدر الملا

وجه النائب د. بدر الملا سؤالا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، عن الوضع الخاص بعامل غير كويتي في شركة نفط الكويت.

ونص السؤال على ما يلي:

حرصا على المصلحة العامة وانطلاقا من مبدأ تكويت قطاعات الدولة المختلفة ومن بينها القطاع النفطي مع عدم المساس بالاختصاصات النادرة غير المتوافرة لدى العاملين الكويتيين والتي تعود بالنفع على الدولة في الأعمال والمجالات المختلفة كافة.

لاحظنا وجود حالة نادرة من الوظائف التي يُعتبر دورها غير معروف من الأساس وهي متعلقة بالعامل غير الكويتي صاحب الرقم الوظيفي 56290 في شركة نفط الكويت فتلك الحالة لا تتمتع باختصاص نادر ونوعي خاص بأعمال النفط وما شابه وليس ضمن مجموعة الشؤون القانونية وهو يتبع مكتب الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت مع عدم وجود مهام محددة وواضحة تتعلق بنشاط شركة نفط الكويت الرئيس وهو الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز لتعود بالنفع على الدولة الأمر الذي تتنافى معه حجة الزيادات غير المقبولة والتي سنذكرها في سؤالنا بالتفصيل بالإضافة إلى توافر هذا التخصص بشكل كبير بين شريحة الكويتيين، يرجى إفادتنا بالآتي:

1 – كان العامل المذكور يعمل في مؤسسة الموانئ الكويتية قبل التحاقه بشركة نفط الكويت بتاريخ 2015/11/1 في وظيفة كبير اختصاصيين على الدرجة (18) وهي درجة تعادل درجة رئيس فريق في القطاع النفطي وحصل على زيادة 10 % كزيادة خاصة عند بداية التعيين وبعدها بخمسة أشهر حصل على زيادة 3.4 % وهي الزيادة السنوية بتاريخ 2016/4/1، لذا يرجى بيان الدواعي وراء الزيادة الأخرى بتاريخ 2017/1/10 بنسبة 15 % وهي الفترة التي لا تتم فيها ترقيات أو زيادات حسب لوائح الشركة؟

2 – حصل بعدها العامل على زيادته السنوية بعد أقل من ثلاثة أشهر في 2017/4/1 بنسبة 9 % وفي 2018/4/1 بنسبة 9 % أيضا، لذا يرجى بيان الدواعي وراء الزيادة الخاصة بتاريخ 2018/5/7 وبنسبة 15 % بعد حصوله على زيادته السنوية مباشرة؟ ما أدى إلى اعتراض مجموعة الموارد البشرية على تلك الزيادات التي تخطت 70 % منها (40 %) زيادات استثنائية خاصة.

3 – حصل بعدها العامل على زيادته السنوية بتاريخ 2019/4/1 بنسبة 9 % ليأتي أقل من شهرين وتحديدا بتاريخ 2019/5/29 لتتم ترقيته أيضا إلى وظيفة كبير استشاريين وبزيادة أخرى في الراتب على الرغم من أنه أقل مستشار في سنوات الخبرة حيث إنها كانت في ذلك الوقت 20 سنة و 7 أشهر منها 3 سنوات و 7 أشهر فقط داخل شركة نفط الكويت وإن خبرة أقرانه في مسمى مستشار لا تقل عن 30 عاما من الخبرة القانونية.

4 – علاوة على ما سبق ذكره من بيان أسباب زيادات غير معقولة للعامل المذكور، يرجى تزويدي بكامل الأعمال والإنجازات الحيوية التي قام بإنجازها بعد تكليفه بها بالتفصيل وما قام بحله منها مع إرفاق توصياته بشأنها والاعتماد لتلك التوصيات.

5 – صدر كتاب من مدير مجموعة مكتب الرئيس بتاريخ 2019/5/29 يفيد بالنص «أن العامل المذكور من الكفاءات النادرة والخبرات المتميزة ذوي المؤهلات والقدرات غير العادية سندا لما يقدمه من مستويات رفيعة في أداء واجباته ومسؤولياته وما يحققه من إنجازات ملموسة على مستوى القطاع النفطي» وذلك قبل ترقيته إلى وظيفة كبير استشاريين لذا يرجى تزويدي بتلك الإنجازات التي ذكر إنها قدرات غير عادية مدعمة بكامل الوثائق الدالة علي ذلك خصوصا في ظل إقرانها بمستوى القطاع النفطي الذي يجب أن تكون إنجازاته مقترنة بأعمال الإنتاج والتسويق.

6 – ذكر في الكتاب ذاته الصادر من مدير مجموعة مكتب الرئيس بتاريخ 2019/5/29 «وسعيا على المحافظة على المذكور والحيلولة دون تسربه الوظيفي بمراعاة طبيعة أعماله في الأعمال الاستشارية في المجال القانوني» لذا يرجى تزويدي بالأسباب التي تم الاستناد إليها بشأن تسربه الوظيفي وهل قام بتقديم استقالة قبل أو بعد ذلك التاريخ مسببة بعدم رضاه الوظيفي على مخصصاته ومستحقاته؟

الحويلة: بدل أعمال شاقة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عنه توجيهه سؤالا إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، عن سبب عدم صرف بدل أعمال شاقة وخطيرة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص.

ونص السؤال على ما يلي:

يواجه العاملون الكويتيون في القطاع النفطي الخاص العديد من المشاكل من عدم تطبيق القوانين النفطية ومساواتهم بالعاملين في القطاع الحكومي وعدم صرف العديد من البدلات لهم كالأعمال الشاقة والخطيرة وبدل الطريق وبدل السكن والعلاج المجاني لهم ولأسرهم والتأمين، وكذلك عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لهم.

فهم يواجهون مخاطر عمل دائمة وآخرها ما تعرضت له مصفاة ميناء الأحمدي وذلك يوم الاثنين 2021/10/18 نتج عنه عدد من الإصابات وحالات اختناق للعاملين نتيجة استنشاق الأدخنة ومنهم عاملون في القطاع النفطي الخاص.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا لا يُصرف بدل أعمال شاقة وخطيرة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص؟ وما أسباب عدم منحهم جميع البدلات أسوة بالعاملين في القطاع النفطي الحكومي؟

2 – لماذا لم تطبق القوانين النفطية وما يترتب عليها من آثار على العاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص أسوة بالعاملين في القطاع النفطي الحكومي؟ وهل هناك مواد تطبق عليهم وأخرى لا تطبق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى ذكر هذه المواد.

3 – كم عدد القضايا التي صدرت فيها أحكام نهائية لصالح العاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص منذ 2015 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع ذكر القضية وسببها والحكم الصادر فيها والإجراءات التي اتُخذت بشأنها.

جوهر يسأل وزير التجارة عن أراض خصصتها الدولة لصالح «صندوق المشروعات»

حسن جوهر

د. عبدالله السلمان

أعلن النائب د. حسن جوهر عن توجيهه سؤالين إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

أورد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي للسنة المالية 2019/2020 عن تضخم مبلغ العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإجمالي قدره 21.494.000.000 دينار، وذلك في 31 مارس 2020، وبزيادة قدرها (24 %) عما كان عليه عند إجراء الفحص الاكتواري للمركز المالي للمؤسسة كما في 31 مارس 2016.

وقد أسفرت نتائج أعمال المؤسسة في السنة المالية المنتهية الأخيرة 2020/2021 عن زيادة في الإيرادات عن المصروفات بمبلغ قدره (6.468.285.361/486) ستة مليارات وأربعمائة وثمانية وستون مليونا ومائتان وخمسة وثمانون ألفا وثلاثمائة وواحد وستون دينارا وأربعمائة وستة وثمانون فلسا، والتي ستضاف إلى احتياطيات الصناديق التأمينية طبقا لأحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له.

ويرجع السبب الرئيس في تلك الزيادة إلى تعافي الأسواق المالية التي شهدت نموا كبيرا في السنة المالية المذكورة مما نتج عنه ارتفاع كبير في القيمة العادلة للاستثمارات الخاضعة تحت إدارة المؤسسة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيان موجز يوضح فيه الأرباح المحققة وغير المحققة، ونسبة كل منهما في زيادة الإيرادات عن المصروفات في السنة المالية المنتهية المذكورة.

2 – بيان موجز يوضح فيه تحديث المؤسسة لمبالغ العجز الاكتواري للصناديق التأمينية في 31 مارس 2021.

3 – بيان موجز يوضح فيه جميع أسباب العجز الاكتواري المبينة في تقرير الفحص الاكتواري الثالث عشر الصادر في مارس 2019، والإجراءات التي اتخذتها المؤسسة قرين كل سبب.

4 – مدى تحقيق استراتيجية استثمار أموال المؤسسة المنتهي تطبيقها في 31 مارس 2021 في انخفاض العجز الاكتواري عما كان عليه عند اعتماد تلك الاستراتيجية من مجلس إدارة المؤسسة في تاريخ 22 مارس 2016 التي أعدتها مؤسسة (Cambridge Associates).

سؤال إلى وزير التجارة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة لأي دولة نامية كانت أم متقدمة، ومن أجل تحقيق مثل هذه الأهداف المنشودة في الاقتصاد الوطني الكويتي، فقد نصت المادة (10) من القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعديلاته على تنظيم استغلال أراضي الدولة بما يمكن الشباب من فتح مشاريع لهم لتنفيذ طموحاتهم واستغلال قدراتهم لخلق اقتصاد كويتي المستقبل المتنوع في مصادر دخله عبر تخصيص ما لا يقل عن (5) ملايين متر مربع تجهزها الدولة بالمرافق والبنى التحتية لصالح الصندوق الوطني لتقام عليها مشاريع المخاطبين بأحكام القانون المشار إليه.